

حياتنا العقلية في التعليم العالي

طه حسين

جريدة الجديد

٢٨ أكتوبر ١٩٢٩

لو أن الأمور تجري في مصر على نحو ما تجري عليه في البلاد الأخرى؛ لما شهدنا هذه الحركة العنيفة التي نشهدها في هذه الأيام حول الجامعة ومدرسة المعلمين العليا ومعهد التربية. ولكن الأمور تسلك في مصر طريقاً شاذةً بعض الشذوذ، ذلك بأن العصر الذي نحن فيه ليس عصر انتقال زمني فحسب، وإنما هو عصر انتقال زمني ومكاني إن صحَّ هذا التعبير.

فمصر لا تنتقل من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين كما تنتقل البلاد والأمم الأخرى، ولكنها إلى ذلك تنتقل من الشرق إلى الغرب، أو من أفريقيا إلى أوروبا، أو بعبارة واضحة تستبدل حضارةً بحضارة وحياةً بحياة؛ تدع الحياة الشرقية الخالصة إلى حياة غربية توشك أن تكون خالصة، وتدع الحضارة الشرقية الصرفة إلى حضارة غربية توشك أن تكون صرفة. وإذا كان الانتقال الزمني وحده خليقاً أن يستتبع الحركات العنيفة والاضطراب الشديد في أصول الحياة وفروعها، فالانتقال المكاني أشدُّ استدعاءً لتلك الحركات واستتباعاً لهذه الاضطرابات.

فنحن معذورون إذا لم نستقبل ضروب الإصلاح بما تستقبل به في البلاد الأخرى من الهدوء أو الاضطراب الصحيح المنتج. نحن معذورون لأن كثيراً منا يفهمون الحياة الغربية والإصلاح الغربي بعقول شرقية لم تُهَيَأْ بعد لفهمهما على وجههما.

لم يَكَدْ يتغيّر النظام السياسي في هذه الأيام بعض التغير حتى ثارت هذه الثائرة حول التعليم العالي، وحتى انتهز كثير من الناس فرصة التطور السياسي لِيُفْسِدُوا من أمر التعليم ما لم يصلح إلّا بعد مشقة عظيمة وعناء شديد؛ ذلك أن مسألة الجامعة ومدرسة المعلمين ومعهد التربية ليست مسألة هذا الأسبوع أو هذا الشهر أو هذه السنة أو هذا النظام السياسي دون ذلك النظام، ولكنها مسألة قديمة كان حقها أن تُحَلَّ منذ أعوام لو أن الأمور تجري في مصر على نحو ما تجري عليه في البلاد الأخرى دون إضاعة للأوقات والأموال والجهود.

كان حق هذه المسألة أن تُحَلَّ يوم إنشاء الجامعة الأميرية، فتتخذ الجامعة المصرية القديمة والقسم الأدبي من مدرسة المعلمين نواة لكلية الآداب، ويتخذ القسم العلمي من مدرسة المعلمين نواة لكلية العلوم، كما اتُّخِذَت مدرسة الحقوق ومدرسة الطب نواتين لكلية الحقوق وكلية الطب.

وكان الحق يومئذ أن ينشأ معهد التربية بمجرد استعداد كلية الآداب والعلوم لتخريج الطلاب على النظام الجديد. ولكن ذلك لم

يتم؛ لأن الذين كانوا يُشرفون على التعليم سنة ١٩٢٥ كانوا منقسمين إلى فريقين مختلفين أشدَّ اختلاف؛ فريق ينكر مدرسة المعلمين ويرأها قديمة سيئة النظام، ويُشفق منها على الجامعة الجديدة، وفريق آخر يخاف الجامعة ويرأها جديدة مسرفة في الجدة، ولا يطمئنُ إليها في تخريج أساتذة الغد. فمضى أصحاب الجامعة في طريقهم وأنشئوا جامعتهم جديدة من كل وجه، ومضت وزارة المعارف في طريقها واحتفظت بمدرسة المعلمين كما كانت، وأخذت الدولة تنفق المال على المعهدين كريمة به غير مقتررة ولا مترددة.

ولعلي أول من نبّه إلى هذا النحو من التناقض في حياتنا العلمية، وإلى هذا النحو من الإسراف في أموال الدولة؛ فدعوت إلى تنظيم العلاقة بين الجامعة ومدرسة المعلمين، وألححت في الدعاء كاتباً في الصحف، متحدثاً إلى رجال التعليم من المعهدين، ساعياً عند وزير المعارف وأعوانه. وأخذت المسألة طريقها حتى أُلِّفت لجنة تمثل الجامعة ومدرسة المعلمين ووزارة المعارف، فدرست المسألة درساً دقيقاً، وانتهت إلى وجوب الاقتصاد في الجهد والوقت والمال، وإلى أن يكون التعليم الأدبي والعلمي في الجامعة، وإلى أن تصبح مدرسة المعلمين معهداً فنياً للتربية، ورفعت اللجنة تقريرها إلى معالي الأستاذ علي باشا الشمسي. ولكن وزارة المعارف كانت لا تزال محتفظة برأيها القديم في مدرسة المعلمين وإشفاقها من الجامعة، فنصح أعوان الوزير له

في ألا يتعجل الأمر ولا يقضي فيه حتى يستشير الخبراء من الأوروبيين.

وعجبت أنا من هذه المشورة التي لم تكن تقدّم ولا تؤخر؛ فقد كانت لجنتنا درست الموضوع من كل وجهه، واستقصت بين مدارس المعلمين والجامعات في البلاد الراقية التي تعودنا أن نتأثر بها في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وكان تقديرنا أن هذه المشورة التي قدمت إلى وزير المعارف إنما كانت كعلة يُراد بها كسب الوقت وتأخير ما لا بدّ من وقوعه. على أن وزير المعارف قبل المشورة ودعا خبيرين أحدهما من إنجلترا والآخر من سويسرا، وأنفقت الدولة على هذين الخبيرين آلافاً من الجنيهات لعلها كانت تستطيع أن تسدّ حاجة من حاجات التعليم الكثيرة في هذه البلاد. وقضى الخبيران أشهراً في مصر يتنقلان في أقطارها، يصعدان في الشتاء ويهبطان في الربيع، يقيس أحدهما ذكاء الأطفال والشبان، ويتحدث أحدهما الآخر إلى أولئك وهؤلاء من رجال التعليم، وكانت نتيجة هذا كله أن طلب إلى وزير المعارف الأستاذ أحمد لطفي السيد بك ما طلبته اللجنة إلى وزير المعارف الأستاذ علي الشمسي باشا.

ولكن وزارة المعارف كانت ما تزال مترددة مشفقة، فلم تقبل ما قبلته منه في غير تحفظ، وإنما قبلت فصل الدراسة العلمية من الدراسة الفنية، وأن تكون هذه الدراسة العلمية في الجامعة بشرط أن تُعيد الجامعة درس الموضوع، وتلائم بين نظامها الجامعي

وحاجات التعليم الثانوي. وقد فعلت الجامعة هذا تيسيراً للأمر وتعجلاً لشيء لا بد من تحقيقه؛ لأنه يلائم المصلحة العلمية والاقتصادية معاً.

وأبت وزارة المعارف أن تترك معهد التربية إلى الجامعة كما كان يطلب الخبيران أحدهما أو كلاهما، ولم تتشدد الجامعة في هذا لأنها لم تكن تريد التوسع أو بسط السلطان.

هذا تاريخ المسألة فصلناه تفصيلاً، وهو يدلُّ على أن هذه المسألة قديمة، وعلى أن إعادة التنظيم لمدرسة المعلمين كانت شيئاً طبيعياً تحقق هذه السنة، وقد كان يجب أن يتحقق منذ سنين، وهو متحقق من غير شك، حتى لو سمعت الحكومة القائمة لأنصار النظام القديم، فردَّت الأمر إلى ما كان عليه. وهذا التاريخ الذي فصلناه يدلُّ أيضاً على أن الناحية السياسية التي يلجأ إليها ويستغل مكانتها أنصار النظام القديم لم تفاجأ بهذا الإصلاح، بل سعت إليه وجدت فيه وكادت تحققه.

فالأستاذ علي باشا الشمسي لم يؤلف اللجنة عبثاً، ولم يدع الخبيرين عبثاً، وإنما كان يريد أن يعتزُّ برأي اللجنة ورأي الخبيرين ليضع النظام الجديد ويعرضه على البرلمان. سيقولون ولكن هذا النظام لم يُعرض على البرلمان ولم يُعرف رأي نواب الشعب فيه، فنقول يجب إذن أن تعطل أكثر مدارس الحكومة، وأن توقف أكثر فروع التعليم لأن هذه المدارس وهذه الفروع من

التعليم تسير على نُظْمٍ لم يقرها البرلمان؛ منها ما وضع في غيبته، ومنها ما وضع في حضوره، وكلها لم يتسع وقت البرلمان لدرسه.

على أن وزارة المعارف قد أنشأت هذا المعهد الجديد على أنه تجربة قابلة للتغيير والإصلاح. أليس الخير أن يدرس نظام المعهد وينقد ويُشار على الحكومة والبرلمان بما قد يظهر من وجوه إصلاحه وتغييره. ولكن قلت لك إن الأمور لا تجري في مصر على نحو ما تجري عليه في البلاد الأخرى، وما أشدَّ حاجتنا إلى الاقتصاد في القول والوقت والجهد والمال.